The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (4)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 161*-172**
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.4.9 **August/2017**

واقع عملية الاستثمار في اقليم كوردستان العراق خلال الفترة 2006 – 2014

دراسة تحليلية

م.د.كامران احمد حمه

كلية الأدارة والأقتصاد - قسم الأقتصاد- جامعة السليمانية

الملخص:

لعملية الأستثمار اهمية بالغة في الدول النامية سواء كان وطنيا ام اجنبيا ، وتعتبر احد العوامل المؤثرة في تطور الدول و نموها و مؤشرا على انفتاح الاقتصاد و مقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية في ظل سيادة ظاهرة العولمة و زيادة التحول نحو آلية السوق و سيطرة الشركات متعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات و انفتاح الاسواق و زيادة حجم التدفقات المالية بين مختلف الدول .

ان اقليم كوردستان العراق كبقية مناطق الأخرى في العراق تم فيها عمليات الأستثمارية و لكن لم تكن هذه العملية بهذا الحجم و بهذه الدقة التي تم تنفيذها في الأقليم بعد اصدار قانون الأستثمار عام 2006 و ذلك نتيجة لوجود استقرار امني و سياسي في الأقليم واتلتي تم فيها عملية الأستثمار في قطاعات اقتصادية مختلفة و بالأخص قطاع البناء و الأنشاءات تم في هذا البحث تحليل مواقع القوة و الضعف لتلك العملية و ذلك اعتمادا على البيانات و الأحصاءات الصادرة من هيئة الأستثمار في اقليم كوردستان لبيان الجانب الأيجابي و السلبي للعملية خلال سنوات الثمانية المتناولة في البحث .

پوختە :

پڕۆسەی وەبەرهێنان یەکێکە لە چالاکیە ئابوریە گرنگەکان لە هەر کۆمەڵگایەکدا بێت ، تەواوی پێشکەوتنی ئابوری بەستراوەتەوە بەو پڕۆسەیەوە ئنجا پڕۆسەکە لە لایەن کەرتی گشتی ئە نجام بدرێت یان کەرتی تاییەت یان وەبەرهێنانی بیانی بێت ، هەرێمی کوردستانی عێراق وەك هەر شوێنێکی دیکەی عراق وەبەرهێنانی تێدا کراوە بەڵام بەو جۆرە رون نەبوە تا دوای ساڵی 2006 لە دوای دەرچونی یاسای وەبەرهێنانەوە لە پەرلەمانی هەرێمی کوردستان . لە دەرئە نجامی بونی جێگیری ئابوری و بونی ئاسایش و گرنگی هەرێمی کوردستان لە دوای ساڵی 2006 وەبەرهێنانێکی زۆر لە کەرتە ئابوریە جیاکانـدا لە هەرێم ئە نجام درا ، بە تاییەتی کەرتی خانوو بەرە . ئەم تویژینەوەیە بەشێوەیەکی زانستیانە و پشت بەستوو بە ئامارەکانی حکومەتی هەرێمی کوردستان ئە نجامدراوە .بۆ هەڵسەنگاندنی لایەنە ئەرێنی و نەرێنیەکانی ئەو پڕۆسەیە لە ماوەی 8ساڵدا بۆ دەرخستنیان و کارکردن بە ئاراستە زانستیەکە لە بواری وەبەرهێناندا .

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.4.9 August/2017

Abstract:

The process of investment is very important in developing countries, whether national or foreign, and is considered one of the factors affecting the development of countries and their growth and an indicator of the openness of the economy and its ability to deal with and adapt to global developments in light of the globalization phenomenon and increase the shift to market mechanism and control of multiple companies The movement of goods and services, the opening up of markets and the increase in the volume of financial flows between different countries.

The Kurdistan Region of Iraq as the other areas in Iraq have been investment operations, but this process was not such size and accuracy, which was implemented in the region after the issuance of the investment law in 2006 and that due to the existence of security and political stability in the region and where the process of investment In the various economic sectors, especially the construction and construction sector, the strengths and weaknesses of this process were analyzed according to the data and statistics issued by the Investment Authority in Kurdistan Region to show the positive and negative side of the process during the eight years discussed in the research.

المقدمة:

يعد موضوع ألإستثمار الوطني و ألأجنبي ، وإمكانات تفعيله وتنشيطه في اقليم كوردستان العراق من المواضع الواسعة ، و يتطلب الإلمام بجوانبه تناول العديدً من الموضوعات ،وذلك لأجل إلقاء شيء من الضوء على بعضها وتسليط الضوء على البعض الاخر ليتاح لنا الإمساك باطراف الموضوع الذي يكون مدخلا ملائما لتحليل أمر تفعيل ألإستثمارات . وقد وجد وبقدر ما كان الموضوع متشابكاً ومتداخلاً ، احد المواضيع التي تميز الاقتصاد المعاصر وبشكل جدي مع الإمكانات المتاحة بوصفها مزايا نسبية مقارنة والقدرات التنافسية داخل اقتصاد كوردستان . تاتي اهمية ألإستثمارات الوطنية الاجنبية من خلال ما يقدمه للأقتصاد و من تراكم لراسمال وتشغيل اليد العاملة و الحد من البطالة ، ومع ما يحمله ألإستثمار ألأجنبي من ميزات فقد صار مثاراً للجدل بين المواقف المؤيدة والاخرى الرافضة ، وبين هذين الموقفين ، كانت هناك جهودا ترمي الى خلق التعاون والإعتماد المتبادل بين الاتجاهين سواء كان وطنيا او اجنبيا ، وكان الاستثمار يتوسع في الاقتصادات وخاصة بعد تفاقم الازمات الاقتصادية في البلدان المتقدمة والنامية.

ولأهمية هذا الموضوع يأتي هذا البحث لغرض القاء ضوء على ما تم تحقيقه في كوردستان خلال الفترة 2006 الى 2014 ، لغرض توضيح كيفية وكمية ونوعية الأستثمارات ، وذلك كجانب من التطور الأقتصادي والعمراني التي شهدها الأقليم ما بعد عام 2003 .

تاتي **فرضية** هذا البحث ، لعبت عملية الاستثمار دورا ايجابيا مهما في عملية النمو والتشغيل في اقليم كوردستان .

اما **مشكلة** البحث تكمن في عدم وضوح اتجاهات الأستثمار في الأقليم وعدم توازن في توزيع هذه الأستثمارات على القطاعات الأقتصادية .

اما **اهمية** البحث فانها تكمن في دور الأستثمار في الأقليم كعامل اساسي من عوامل تفعيل الاقتصاد و تسريع النمو الاقتصادي في الأقليم .

يهدف البحث الى توضيح اتجاهات الأستثمار في اقيم كردستان وتحديد ايجابيات وسلبيات هذه العملية .

اما بالنسبة **لاسلوب** البحث فيعتمد الاخير الاسلوب الوصفي التحليلي لبيانات هيئة الأستثمار في الأقليم وما متوفر من بيانات .

و فيما يخص المعوقات التي واجهت الباحث فهي مشكلة البيانات والتي تميزت بالعمومية وعدم توفر الحجم الكافي من البيانات حول النمو الأقتصادي وتاثير الأستثمار على التشغيل .

المبحث الأول ـ الاستثمار ـ الأهمية و المخاطر

لعملية الأستثمار اهمية بالغة في الدول النامية سواء كان وطنيا ام اجنبيا ، وتعتبر احد العوامل المؤثرة في تطور الدول و نموها و مؤشرا على انفتاح الاقتصاد و مقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية في ظل سيادة ظاهرة العولمة و زيادة التحول نحو آلية السوق و سيطرة الشركات متعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات و انفتاح الاسواق و زيادة حجم التدفقات المالية بين مختلف الدول .

لذا ولاهمية عملية الاستثمار ناتي بهذا المبحث لتحليل الجانب النظري للاقتصاد في الدول النامية ، وتوضيح اهمية الاستثمار في العراق كدولة نامية واقليم كوردستان كجزء من العراق ذات الحكم فدرالي . يتناول المبحث المحاور الآتية :

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (4)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 161*-172**
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.4.9 August/2017

اولا / اهمية الاستثمار في الدول النامية :

الاستثمار عبارة عن عملية الكم و النوع لتوظيف راس المال الذي يزداد بهما الرصيد التراكمي للراسمال الوطني من خلال قدرة خلايا الاقتصاد على امتصاص راسمال في فترة زمنية معينة بهدف تحقيق هامش ربحي مقبول للراسمال في اطار مناخ استثماري معين [1].

تبرز اهمية الاستثمار من خلال ارتباط تخطيطه بالكثير من العمليات والانشطة الاقتصادية الاخرى ، و يقوم بينه و بين الانتاج والاستهلاك و علاقات متبادلة ، ويعتبر الاستثمار صلب التنمية الاقتصادية ، فهو يضيف الى الطاقات الانتاجية المركبة في الاقتصاد القومي ، فتنشأ بذلك قاعدة صناعية كافية لأحداث الانطلاق التنموي و استمرار التقدم الاقتصادي ، و يعمل الاستثمار على احداث توظف اصلي يعقبه توظفا تبعيا محدثا بذلك دخولا جديدة و زيادة في الدخل القومي ، وذلك من خلال كل من مضاعف الاستثمار و مبدا المعجل .

هناك عدة ابعاد للعملية الاستثمارية [1] :

البعد الاول : وجود الفرص الاستثمارية اي قدرة القطاعات الاقتصادية على امتصاص راس المال المتوفر ، وهي تعتمد على حجم الطاقة الاستيعابية للقطاع الاقتصادي .

البعد الثاني : وجود الاطار الزمني لتوجيه و توظيف راسمال المتوفر .

البعد الثالث : تحقيق هامش ربحي مقبول على مستوى المشروع .

ان اساس العلاقة بين الدخل والاستثمار الذي يفسره الاستثمار المشتق[•] (Induced Investment) بعكس الاستثمار التلقائي[••] او المستقل (Autonomous Investment) الذي ليس له اية علاقة مع الدخل او الانفاق الكلي ، تاتي من خلال الزيادة في الانفاق الاستهلاكي (Consumption Spending) التي تحدثها زيادة الانفاق الاستثماري الاصلية ، و يمكن توضيح ذلك { بانه لو ازداد الانفاق الاستثماري بمقدار معين من قبل احد اصحاب المشاريع الصناعية فان هذا المقدار من الانفاق سوف يستلم من قبل مالكي عوامل الانتاج كدخول ، وعليه فان الدخل القومي سيزداد بمقدار زيادة الانفاق الاستثماري حين حصول هذا الانفاق ولكن مستلمي هذا الدخل سوف يقومون بانفاقه وذلك بتوزيعه ما بين انفاق استهلاكي و ادخار حسب الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة لهم [2].

---

[1] : **محمد كريم ، اهمية الأستثمار ، { مجلة الأقتصاد ، اتحاد الأقتصاديين في كوردستان ، عدد 18 ، السنة الثامنة ، السليمانية** ، 2006 } ، **ص**110 .

[1] : **محمد كريم ، اهمية الاقتصاد ، المصدر السابق ، ص**112 .

[•] : **الاستثمار المشتق هو ذلك الجزء من الاستثمار الذي يتغير بتغير الدخل او الانفاق الكلي .**

[••] : **الاستثمار التلقائي او المستقل هو ذلك النوع من الاستثمار الذي يتحدد بمقدار معين و ثابت بغض النظر عن خجم الانفاق الكلي او الدخل .**

[2] : **حول موضوع الاستثمار وانواعه انظر الى :**

1- **صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، { ط**1 ، **وكالة المطبوعات انشر والتوزيع ، الكويت** ، 1983 } ، **ص** 257 – 262 .

2- **عبد السلام ياسين الادريسي ، الاقتصاد الكلي ، { ط**1 ، **مطبعة جامعة البصرة ، البصرة ، العراق** ، 1986 } ، **ص**262- 270 .

3- **مايكل ايدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة / محمد ابراهيم منصور ، (ج**1 ، **دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية** ، 1988 } ، **ص**342- 346 .

4- **خزعل البيرماني ، مبادىء الاقتصاد الكلي ، { ط**1، **مطبعة الديواني ، بغداد ، العراق** ، 1987 } ، **ص** 178 – 200 .

5- **خالد واصف الوزني ، احمد حسين الرفاعي ، مبادىء الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، { ط**1 ، **دار وائل ، للنشر ، عمان** ، 2002) **ص** 155- 170 .

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (4)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 161*-172**
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.4.9 **August/2017**

ان اهتمام الدول المتقدمة بموضوع الاستثمار جاء من خلال قيامها باصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار ، ليس على مستوى دولها فقط ، بل امتد ذلك الاهتمام ليشمل كافة الدول الاخرى ،و يظهر ذلك واضحا من خلال قيام تلك الدول بتسهيل كافة الاجراءات اللازمة لأنتقال رؤوس الاموال اليها والى الدول الاخرى .

ان اهتمام الدول المتقدمة بموضوع الاستثمار والمواضيع المتعلقة به لم ينحصر بالنواحي الكمية فقط بل امتد ليشمل التي تتمثل بالاهتمام بزيادة و تحسين انتاجية راس المال بشكل مستمر ، فضلا عن اهتمامها بتحقيق الاستخدام والتوزيع الامثل لراس المال المتاح بين الفرص الاستثمارية المتعددة [1] .

كان الاستثمار وسيلة لزيادة الامكانيات الانتاجية للاقتصاد القومي و اساسا لمزيد من النمو لتحديد المستوى التكنيكي والاقتصادي ولتطوير التركيب الاقتصادي لها ، الا انه قد اتضح من تجارب بعض الدول ان النمو ليس فقط نتيجة لحجم الاستثمار ، وانما ايضا للطريقة التي تستخدم بها الاستثمارات . ان الاستثمار وسيلة لزيادة الانتاج والانتاجية و يتعين اخضاع خططه لخطط الانتاج والانتاجية ، و الاستثمار يغير التركيب الاقتصادي للدولة وذلك باقامة طاقات جديدة للأسهم في زيادة الناتج .

ثانيا : مخاطر الاستثمار :

ان المستثمر هدفه الربح والفوائد الأخرى الي يحققها من ألإستثمار المباشر وغير المباشر . وان تحقيق هذا الهدف يتوقف على الحكم على المستقبل والمستقبل البعيد بالذات . وبما إن المستقبل غير مؤكد فانه من المحتمل ان يبرز عنصر المخاطر المحسوبة وغير المحسوبة وعليه فعندما يكون أصحاب المشروعات متفائلين Optimistic فإنهم يقررون زيادة إستثماراتهم ويترددون عن ألإستثمار عندما يكونوا متشائمين Pessimistic [2] .

يتعرض ألإستثمار لأنواع مختلفة من المخاطر، ان مخاطر الأستثمار تشكل عائقا فعليا امام عملية الأستثمار في اي بلد كان ، وهذه المخاطر تصنف ،غالباً الى مخاطر إقتصادية وأخرى غير اقتصادية ، ومن هذه المخاطر هي [1]:

1- المخاطر الأقتصادية :

وهي تتضمن المخاطر التي تسببها الحكومات من خلال الاجراءات التي تتخذها لأغراض حمائية ، ومن هذه المخاطر هي عدم قابلية على التحويل النقدي بسبب فرض رقابة على الصرف ألأجنبي والتحويلات النقدية لأهداف مختلفة منها دعم ميزان المدفوعات الوطني أو تحقيق الإستخدام الأمثل للصرف ألأجنبي المتاح ، أو تحاشي حدوث تضخم في ألأسواق الداخلية أو تحقيق عائد للدولة أو حماية أو دعم الصناعات الوطنية .

وهناك ايضا مخاطرة التغير التكنولوجي، حيث ان الاخير سواء في ألإنتاج الجديد أو عمليات ألإنتاج يمكن أن يتعرض جزء منها أو كلها إلى مخاطر كبيرة . وأبتداءاً من البحث والتطوير (R&D) حيث إنه يمكن أن يحمل خطراً، عندما لايضمن سوقاً للسلعة أو لم يتوصل (R&D) إلى نتيجة ذات قيمة . إن المخاطر التكنولوجية تكون مرتفعة جداً في عالم تتطور المعلومات والأتصالات والصناعات الالكترونية بصورة متسارعة .

وهناك مخاطر ومعوقات اقتصادية اخرى مثل تعرض عناصر الكلفة إلى تغير غير متوقع مثل تغيرات معدلات الفائدة أو تغير في أسعار عناصر ألإنتاج يمكن أن يعرض المشروع للخطر . لذا فإن سوء

---

[1] : **ادريس رمضان حجي الشكاكي ، محددات الأستثمار الأجنبي المباشر في اقليم كوردستان ، { ط1 ، مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، 2008 }، ص10 .**

[2] : **جليلة عبد اللطيف على عيسى الجابري ، امكانات تفعيل الأستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه في الأقتصاد ، جامعة المستنصرية ، كلية الأدارة والأقتصاد ، قسم الأقتصاد ، غير منشورة ، 2005 } ، ص20 .**

[1] Samuelson and Nordhause, ***Macroeconomics***, McGraw , Hill, USA, 2001, p. 298

إدارة الاقتصاد تؤدي إلى تغيرات مأساويه في بيئة الأعمال، والمخاطـر الاقتصاديـــة من هذا النوع ليست مستقلة عن الخطر السياسي. والذي سيتم تناوله ضمن الخطر السياسي.

2- المخاطر غير الأقتصادية :

تتكون المخاطر غير الأقتصادية من هذه المخاطر الآتية : -

أ / الخطر السياسي :

من المؤكد إن عدم الإستقرار السياسي غالباً مايؤدي إلى عدم تشجيع المستثمرين للقيام بألإستثمار، هذا يؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي مما يؤدي الى أن أصحاب رؤوس ألأموال ســـوف يمتنعون عن إستثمار أموالهم .أي شيوع حالة من التشاؤم ، وبالتالي لاتزدهرالأعمال (ركود اقتصادي) ، وذلك لأن الوضع السياسي المضطرب من شأنه أن يزيد في عدم التأكد. وبخاصة عندما تكون هناك حروب أوإنقلابات داخلية [1].

إن البيئة السياسية المستقرة نسبياً تكون بطيئة التغير . وهذا يعطي ثقة للمستثمرين في مناخ ألإستثمارمن ناحية الأمن الداخلي والخارجي . إن الخطر السياسي يكون أكبر في البلدان التي ينعدم فيها الإستقرار ويتخلخل فيها النظام وهذا غالباً يحدث في البلدان التي تكون معرضة ومؤهلة لإنعدام الإستقرار سياسي كان أو اقتصادي أو إجتماعي كما يلاحظ إن الإضطرابات والتظاهرات والعنف تزداد في البلدان التي تعدد فيها المجموعات العرقية والطائفية والقومية حيث تتصادم فيها الأيديولوجيات وتتناحر فيها القوى السياسية . وهذا قد حدث في إيران ،مثلاً ، بعد سقوط حكومة الشاه في عام 1979 وكذلك في يوغسلافيا في عام 1995. وكذلك الحال في العراق بعد بعد سقوط النظام في عام 2003 [2].

ب- الخطر القانوني :

إن المستثمرين يفضلون البلدان الملائمة من الناحية القانونية (سواء كانت تنظيمية او قوانين عمل اوحماية البيئة اوالمستهلك وغيرها من القوانين) وذلك لضمان الأرباح المتأتية من إستثماراتهم، فهم يعزفون عن ألإستثمارفي البلـدان التي يعامل فيها رأس المال ألأجنبي الخاص فيها معاملـة غير عادلـة أو بتحيز ضده . وحسب القوانين العاملة، يظهر الخطر القانوني عندما يفشل القانون في تأمين حالة عدم إنتهاك العقود أوعدم توفير حماية لحقوق الملكية ألأمر الذي تنعكس نتائجه السلبية على مشروعات الأعمال ولا تسهم في توطينها .

مثال على ذلك ان عدم وجود قانون للأستثمار قبل صدور هذا القانون كانت عائقا امام عملية الأستثمار في العراق واقليم كوردستان ، الا ان الأستثمار قد ازدادت بعد صدور قانون الأستثمار في كل من العراق واقليم كوردستان . لقد صدر برلمان كوردستان في 2006/7/4 .

المبحث الثاني ـ الاستثمار في اقليم كوردستان العراق

اولا / تمهيد :

يتمتع إقليم كوردستان العراق الذي تبلغ مساحته 73180 كم2 بموارد اقتصادية كثيرة ومتنوعة ومن الممكن استغلالها في النشاطات الاقتصادية لتلبية مقتضيات التنمية الاقتصادية، غير ان وفرة الموارد لوحدها لا تلبي مقتضيات التطور والتنمية إلا إذا تم الاستغلال والاستخدام الأمثل لتلك الموارد الطبيعية .

---

[1] : د.سالم توفيق ألنجفي ،د.محمد صالح ألقريشي، مقدمة في إقتصاد ألتنمية ، { ط1 ، مطبعة دار ألكتب، الموصل،1988} ، ص 41 .

[2] : نفس المصدر ، ص42 .

The Scientific Journal of Cihan University – Sulaimanyia **Vol. (1) Issue (4)**
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) ***PP: 161*-172**
DOI: http://dx.doi.org/10.25098/1.4.9 August/2017

ومن خلال دراسة الطوبوغرافية لاقليم كوردستان العراق يلاحظ انه ينقسم الى مرتفعات ومنخفضات من منطقة الى أخرى والى مناطق جبلية وشبه جبلية وسهول. اما الغلاف النباتي في الإقليم فانه يقاوم إرتفاع درجات الحرارة والجفاف بسبب وجود النباتات الطبيعية ومنها الغابات والنباتات الطبيعية القريبة من الأنهار والأشجار المثمرة. بالإضافة الى نوعية التربة في الإقليم، حيث ان مقومات خصوبة التربة تختلف حسب تاثير المناخ والأحجار في المناطق المختلفة وتعتبر التربة من أبرز مقومات الإنتاج الزراعي والحيواني والتي تؤثر في توزيع السكان وكثافتهم والتي تؤثر بالتالي في إقتصاد الأقليم .

وقد عملت الحكومات العراقية السابقة على إبقاء إقليم كوردستان غارقاً في التخلُّف الإقتصادي والإجتماعي والثقافي والسياسي من خلال هدم البُنية التحتية والتي يمكن ملاحظة بعض من شواهدها من خلال عمليات الإبادة والتطهير العرقي والأنفال السيئة الصيت، واستخدام الأسلحة الكيمياوية وغيرها من العمليات الكثيرة بالاضافة الى هدم القرى التي وصلت الى ما يقارب 5000 قرية في جميع مناطق الإقليم،كما مبين في جدول رقم – 1 - .

جدول رقم (1) جدول مقارنة للقرى الكوردستانية المهدمة

المحافظة	نسبة القرى المهدمة الى قرى المحافظة
السليمانية	%98
اربيل	%80
دهوك	%96
اجمالي القرى	%92

المصدر :مديرية احصاء محافظة السليمانية ، بيانات غير منشورة للسنوات قبل 1991.

يتبين لنا من خلال جدول رقم – 1 - مدى الأعمال والواجبات الملقات على عاتق حكومة إقليم كوردستان في ظل الإمكانات المادية المتواضعة التي كانت متوفرة في بداية التسعينات ، لقد تم تشكيل حكومة اقليم بعد انتخابات ايار عام 1992 . لقد تبين من الجدول بان نسبة 92 % من قرى كوردستان قد دمرت من قبل الحكومة العراقية في عقدي السبعينات والثمانينات وذلك وفق تنفيذ سياسة الأرض المحروقة ،لقد مر الأقتصاد في الأقليم بوضع متردي جدا في فترة التسعينات وذلك بسبب ما يلي :

1- وجود حصارين على اقليم ، اولا الحصار الدولي على العراق كان مفروضا على كوردستان ، وثانيا حصار الحكومة المركزية على اقليم كوردستان .
2- اندلاع حرب داخلية في الأقليم بين الحزبين الرئيسيين والتي استغرق اكثر من اربع سنوات .

الا ان بعض التحسن قد طراء على اقليم كوردستان كباقي العراق بعد تنفيذ قرار مجلس الأمن 986 (النفط مقابل الغذاء) وتوفر السلع الغذائية الأساسية ، مع بعض الأنفاق على جانب الخدمات الصحية والتعليم والماء والكهرباء ...الخ من الخدمات الأساسية .

اما بعد سقوط النظام السابق في عام 2003 ، فان الاقليم بدا يستلم حصته من إيرادات النفط من الحكومة المركزية التي تبلغ حوالي 17 % من مجمل الإيرادات. فاذا استبعدنا الإنفاق على المشاريع المركزية من هذه الإيرادات للموازنة العمومية ، فستكون حصة الإقليم من الإيرادات خلال سنتي 2004 و2005 (3) مليارات دولار في السنة على إفتراض ان الإيرادات المركزية كانت بحدود 24 مليار دولار في السنة . لقد قدرة ميزانية العامة لحكومة اقليم كوردستان حوالي (12) ترليون دينار عراقي اي حوالي 9 مليارات دولار امريكية في عام 2010 . وان ميزانية

المقدرة لعام 2011 قد قدر بحوالي (14) ترليون دولار اي حوالي 11 مليار دولار . ان ميزانية الاقليم في عام 2010 قد تضاعفت اكثر من ثلاثة اضعاف مقارنة بعام 2005[1] .

ثانيا / حجم الأستثمارات :

تتطلع حكومة اقليم كوردستان الى جذب اكبر قدر ممكن من الأستثمارات الأجنبية بشكليها المباشر وغير المباشر الى الأقليم وذلك لغرض تحقيق نمو اقتصادي . وايجاد حلول مناسبة لبعض المشاكل .

لقد تمكن اقليم كوردستان العراق بعد سقوط النظام السابق في 9/ 4 / 2003 مثل باقي مناطق العراق ان تحصل على ايرادات مالية من الحكومة المركزية والتي حددت انذاك بنسبة (17%) من الايرادات الكلية للدولة العراقية ، ان عملية انفاق تلك الأيرادات كانت عائدة الى حكومة الاقليم وفق سياسة ادارتين منفصلتين انذاك في كوردستان ، الى ان تم انتخاب برلمان جديد في كوردستان في بدايات عام 2005 وتم توحيد ادارتين وذلك بتشكيل الكابينة الخامسة الموحدة لحكومة اقليم من قبل السيد نيجيرفان بارزاني .

ان توحيد الأدارتين و صدور قانون الأستثمار من قبل برلمان كوردستان و توفر الامن والاستقرار في الأقليم ، كان من الأسباب التي ادت الى انتعاش الأقتصاد في كوردستان مقارنة مع باقي مناطق العراق الأخرى في تلك الفترة ، لقد بدات الرساميل الوطنية (استثمار خاص و عام) والأجنبية تنشط في الأقليم .

ولغرض توضيح حجم هذه الرساميل والمستثمرة في اقليم كوردستان ناتي بالجدول رقم -2 –

جدول رقم -2- حجم الرساميل التي استثمرت في كوردستان خلال الفترة (2006-2007) مليون دولار

نوع الأستثمار	اربيل	السليمانية	دهوك	مجموع المبلغ	نسبة %
الأجنبي	1.625	1.555	500	3.830	25.91
الوطني	6.902	2.837	549	10.288	69.60
المشترك	322	343	-	665	4.50
المجموع	8.849	4.735	1.049	14.782	100
النسبة %	59.8	32.07	7.09	100	

المصدر/ حكومة اقليم كوردستان العراق ،هيئة الاستثمار ،بيانات غير منشورة للسنوات المبينة

يتضح من الجدول اعلاه بان المبالغ المستثمرة خلال الفترة المذكورة قد بلغ (14.782) مليون دولار ،وان نسبة (59.8 %) من المبالغ قد استثمرت في محافظة اربيل وتليها محافظة السليمانية حيث كانت نسبة الأستثمارات قد بلغت (32.08%) ، اما اقل نسبة من الأستثمارات هي في محافظة دهوك حيث كانت (7.09 %) . ويلاحظ من الجدول تركز الاستثمارات في محافظتين وبنسب عالية من الاستحواذ بين المحافظات بينما كانت الاستثمارات في محافظة دهوك اقل من محافظة اربيل (8.5) مرة واقل من محافظة السليمانية (5) مرات .

من جانب اخر ان الأستثمارات الوطنية في الأقليم كانت لها حصة الأسد حيث قدرت هذه الرساميل مبلغ (10.288) مليون دولار اي ما يشكل نسبة (69.6%) من المبلغ الكلي للرساميل المستثمرة اما نسبة الاستثمار الأجنبي لم تتجاوز (25.91 %) والتي بلغت (3.830) مليون دولار ، امالأستثمار المشترك قد بلغ (665) مليون دولار والتي لم تتجاوز نسبة (4.5%) من مجموع الأستثمارات .

[1] : **حكومة اقليم كوردستان ، وزارة المالية والأقتصاد ، بيانات غير المنشورة حول الميزانية العامة في الأقليم في عام** 2010 . **ص**7 .

يلاحظ من الجدول كذلك بان الاستثمار الاجنبي لازال دون مستوى الطموح مما يتطلب ايجاد ارضية تشريعية و تشجيعية لغرض جذب الأستثمار الأجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر . و يعتقد الباحث بان ادارة الاستثمار في الاقليم لا زالت تمتلك القدرات الادارية الكفؤة بالاضافة الى تحديدها بعدد كثير من التعليمات واللوائح القانونية التي قد تعيق الاسراع في عملية جذب الاستثمار في كافة اشكاله وطني واجنبي .

ثالثا / توزيع الاستثمارات حسب القطاعات الأقتصادية :

ان المبالغ المستثمرة بشكل عام لم توزع على القطاعات الأقتصادية المختلفة بشكل متوازن بل هناك عملية الاستثمارات في بعض القطاعات ضخمة وفي بعض القطاعات هناك النذر اليسير منها ، ولغرض توضيح توزيع الأستثمارات حسب القطاعات ناتي بجدول رقم -3 - .

جدول (3) توزيع الأستثمارات حسب القطاعات الأقتصادية المختلفة في الأقليم خلال الفترة(2006/8/1 – 2014/9/7) (مليون دولار)

ت	القطاع	عدد المشاريع	حجم راسمال (مليون دولار	النسبة (%)
1	السكن	164	13914.32	33.22
2	الصناعة	184	12789.1	30.54
3	السياحة	128	6581.32	15.71
4	التجارة	114	5085	12.07
5	الصحة	41	1023.12	2.44
6	الزراعة	26	704.9	1.68
7	الرياضة	20	92.4	0.22
8	التعليم	19	719.9	1.71
9	الخدمات	7	188.98	0.45
10	اتصالات	5	220.89	0.52
11	الفن	4	11.76	
12	البنوك	2	740	
13	النقل	2	104.2	
		716	41876.3	

المصدر / حكومة اقليم كوردستان ، هيئة الأستثمار ، بيانات غير منشورة للسنوات المبينة.

يتضح من الجدول رقم -3- بان توزيع الأستثمارات على القطاعات المذكورة متباين جدا بشكل ان قطاع الأسكان قد استثمرت فيها مبلغ (6.299) مليون دولار ما نسبته (42.6%) من الأستثمارت ويليها قطاع البنوك والمصارف ، حيث استثمرت مبلغ (2.295) مليون دولار ،اي نسبة (15.52 %) من مجموع الرساميل المستثمرة ، وبعدها تاتي القطاع التجاري ، وقد بلغت مقدار راسمال المستثمر مبلغ (2,102) مليون دولار اي ما نسبته (14.22 %) . اما القطاع الصناعي تاتي في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية حيث ان نسبة راسمال المستثمر وصل الى (12.1

%) براسمال مستثمر مقداره (1,789) مليون دولار ، اما القطاع الخامس من حيث الأهمية النسبية فهي قطاع السياحة حيث استثمرت مبلغ (1,199) مليون دولار ما نسبته (1,199%) . اما بقية القطاعات الأخرى ان نسبة الاستثمارت لم تتجاوز (7.3%) ، وان المبلغ الكلي المستثمر قد بلغ (1.082) مليون دولار .

و استنادا الى الجدول يرى الباحث ن الاستثمار في الموارد البشرية (HR)يعد فقيرا جدا ، علما بان الشعوب التي طورت اقتصادها بدأت بالاستثمار في المورد البشري و بلغت نسب عالية من الناتج المحلي الاجمالي تتجاوز (7%) بينما الاستثمار في التعليم في الاقليم لم يتجاوز (2.3) فان هذه النسبة متواضعة جدا ، لا بل ان اغلب الاستثمار قد ذهب الى عمران الجامعات فقط بينما لم يحصل البحث والتطوير الا على نسبة ضئيلة .

يبين الجدول ايضا ان رأسمال المستثمر في القطاع الزراعي ياتي بالمرتبة السابعة و هذا يبين الخلل على مستوى القطاعي حيث ان الزراعة و ارض كوردستان تعد من اهم مستلزمات النمو والتنمية الاقتصادية ، لا بل الضرر الكبير الذي اصاب القطاع الزراعي نتيجة الحروب هو الاكثر اهمية لذا يجب ان تتركز الجهود الاستثمارية باتجاه القطاع الزراعي لتوفير سلة الغذاء للمواطن . ان انعدام عدالة توزيع الاستثمار كما هو وارد في الجدول يعد في اهم اسباب الخلل في النشاط الاقتصادي .

رابعا / حجم الأستثمارات حسب السنوات :

ان عملية الأستثمارت التي تمت خلال الفترة (2006 – 2010) قد بدات في اواخر عام 2006 لذلك تمت عملية الأستثمار في هذه السنوات ولتوضيح عملية الاستثمار واحجامها حسب السنوات ناتي بالجدول رقم -4 - .

جدول رقم – 4 – حجم الأستثمارات للفترة (2006-2010) مليون دولار

السنوات	حجم الأستثمار (دولار امريكي)	النسبة %
2006	438307630	2.96
2007	3849610422	26
2008	3518863492	23.8
2009	3870722247	26.1
2010	3104932310	21.16
المجموع	14782436101	100

المصدر/الجدول من اعداد الباحث استنادا الى بيانات هيئة الأستثمار في اقليم كوردستان للسنوات المبينة

يتضح من الجدول رقم -4 – ان حجم الأستثمارات في عام 2006 قد بلغ مقدار (438307630) دولار امريكي حيث بلغت نسبته (2.96%) من الحجم الكلي للاستثمارات الكلية للسنوات (من 2006 – 2010) ، اما في السنوات الاربعة الباقية تقريبا فان حجم الأستثمارات متقاربة نسبيا ، اما من حيث الحجم فان سنتي 2007 و 2009 قد سجلت عملية الأستثمار اعلى نسبة لها حيث كان نسبة الأستثمار قد سجلت (26% و 26.1%) على التوالي من جملة الاستثمارات للسنوات (2006- 2010) .وذلك ترجع للمناخ العام للوضع السياسي والأقتصادي المستقر في الأقليم .

خامسا / حجم الأستثمارات الأجنبية و حصة كل دولة مشاركة فيها : تتوزع المساهمات الأستثمارية الاجنبية في اقليم كوردستان بين دول عربية و دول اجنبية ، حيث هناك (12) دولة شاركت في عملية الأستثمار ومنها اربع دول عربية هي (كويت ، المملكة الاردنية الهاشمية ، مصر ، لبنان) اما الدول الأجنبية المساهمة فهي (الولايات المتحدة الأمريكية ، المانيا ، المملكة المتحدة ، فرنسا ، سويد ، تركيا ، نيوزلندة) وكما مبين في الجدول رقم – 4 - .

جدول رقم – 4 –الأستثمارات الأجنبية الموزعة حسب الدول المساهمة ونسب مشاركتهم

اسم الدولة	حجم الأستثمار (دولار امريكي)	نسبة %
ولايات المتحدة الأمريكية	2930769	0.08
المملكة المتحدة	383636667	10.02
المانيا الأتحادية	9600000	0.25
فرنسا	7082207	0.18
سويد	13500000	0.35
تركيا	621090000	16.22
نيوزلندة	98189850	2.56
كويت	1554877566	40.60
لبنان	759714007	19.84
مصر	350000000	9.14
الاردن	28899745	0.75
المجموع	3829520811	100

المصدر / حكومة اقليم كوردستان ، هيئة الأستثمار ، بيانات رسمية غير منشورة .

يتضح من الجدول ان اعلى استثمار الأجنبي في الأقليم موزعة على الدول المساهمة بشكل غير متساوي و يمكن ملاحظة مايلي :

1- ان نسبة مشاركة راسمال الدول العربية قد بلغت (70.33%) .

2- نسبة مشاركة باقي الدول الأجنبية قد بلغت (29.67 %).

3- ان نسبة المساهمة الأمريكية منخفضة جدا وتشكل اقل نسبة من المشاركة حيث بلغت (0.08 %) . براسمال قدره (2930769) دولار .

4- ان اكبر مساهم في عملية الأستثمار هي دولة الكويت حيث بلغت نسبتها (40.6 %). براسمال قدره (1554877566) دولار .

5- بلغت استثمارات التركية في الأقليم نسبة (16.22%) وذلك براسمال قدره (621090000) دولار امريكي .

6- تدل المشاركة المتواضعة جدا لأمريكا في كوردستان عدم وجود الثقة التامة من قبل المستثمرين الأمريكيين بالوضع الأقتصادي والسياسي في العراق في المستقبل . يضاف الى ذلك تعطل اصدار قانون النفط والغاز بمعنى اخر ان اغلب الشركات الامريكية الراغبة في الاستثمارات هي من نوع الشركات النفطية و عدم صدور القانون لحد الان و مراوحته بين اروقة البرلمان و قد حد من حجم الاستثمارات الامريكية في الاقليم .

الاستنتاجات و المقترحات :

قبل تقديم الاستنتاجات لابد من معرفة ان الأستثمارات المبينة في البحث لا تشمل الأستثمار في القطاع النفطي من قبل الشركات الأجنبية التي تعمل في هذا القطاع في الأقليم .

أولا- الاستنتاجات : يمكن ان نستنتج من خلال ما ورد سلفا ما يلي:

1- عدم توزيع الأستثمارات على القطاعات الأقتصادية بشكل متوازن او قريبا من التوازن .
2- ان الأستثمارات الوطنية اكبر من الأستثمارات الأجنبية بمقدار ثلاثة اضعاف من المبلغ الكلي المستثمر خلال الفترة المدروسة.
3- هناك تفاوت كبير بين حجم الاستثمارات ما بين الدول العربية المستثمرة والأجنبية حيث ان مشاركة الدول العربية كانت لها النسبة الأكبر من الرأسمال الخارجي المستثمر مقارنة برؤوس أموال الدول غير العربية ،حيث كانت المشاركة متواضعة نسبيا .
4- ان المشاركة الأمريكية في عملية الأستثمار قليلة جدا بحيث يمكن اعتبارها مشاركة شكلية للراسمال الأمريكي في الأقليم .

ثانيا- المقترحات :استنادا الى ما تم ذكره من استنتاجات من الممكن ان تقجم المقترحات الاتية :

1- العمل على إعادة التوازن في توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية وفقا لأهميتها مع الاخذ بنظر الاعتبار ظروف الازمة الاقتصادية الحالية التي يمر بها اقتصاد الإقليم .
2- الاهتمام باستقطاب الرؤوس الأموال العربية و الأجنبية و الاستفادة من خبرات أصحابها في السعي الى تحقيق التنمية الاقتصادية في كافة المجالات الاقتصادية .

المصادر /

اولا/ الكتب العربية :

1 - صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، { ط1 ، وكالة المطبوعات انشر والتوزيع ، الكويت ، 1983 } .
2- عبد السلام ياسين الادريسي ، الاقتصاد الكلي ، { ط1 ، مطبعة جامعة البصرة ، البصرة ، العراق ، 1986 } .
3- مايكل ايدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة / محمد ابراهيم منصور ،(ج1، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1988 } .
4- خزعل البيرماني ، مبادىء الاقتصاد الكلي ، { ط1، مطبعة الديواني ، بغداد ، العراق ، 1987 } .
5- خالد واصف الوزني ، احمد حسين الرفاعي ، مبادىء الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، { ط1 ، دار وائل ، للنشر ، عمان ، 2002).
6- د.سالم توفيق ألنجفي ،د.محمد صالح ألقريشي، مقدمة في إقتصاد ألتنمية ، { ط1 ، مطبعة دار ألكتب، الموصل،1988} .
7- ادريس رمضان حجي الشكاكي ، محددات الأستثمار الأجنبي المباشر في اقليم كوردستان،{ ط1، مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، 2008 }.

ثانيا / الكتب الاجنبية :

1- Samuelson and Nordhause, ***Macroeconomics***, McGraw , Hill, USA, 2001 .

ثالثا / الاطاريح و الرسائل العلمية :

1- جليلة عبد اللطيف على عيسى الجابري ، امكانات تفعيل الأستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه في الأقتصاد ، جامعة المستنصرية ، كلية الأدارة والأقتصاد ، قسم الأقتصاد ، غير منشورة ، 2005 } .

رابعا / المجلات والدوريات :

محمد كريم ، اهمية الأستثمار ، { مجلة الأقتصاد ، مجلة علمية اكاديمية ، اتحاد الأقتصاديين في كوردستان ، عدد 18 ، السنة الثامنة ، السليمانية ، 2006 }.

خامسا / الاحصائيات واصدارات الرسمية :

1- حكومة اقليم كوردستان ، وزارة المالية والأقتصاد ، بيانات غير المنشورة حول الميزانية العامة في الأقليم في عام 2010 .
2- حكومة اقليم كوردستان ، هيئة الأستثمار ، بيانات غير منشورة .